الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.40

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
27 October 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد شودري ..... (بنغلاديش)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(د) النظام المالي العالمي والتنمية (تابع)

(هـ) أزمة الدين الخارجي والتنمية (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ج) الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي (تابع)

(د) مواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) والدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: متابعة أعمال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-65737 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (تابع)

مشروع قرار بشأن التجارة العالمية والتنمية (A/C.2/58/L.32 و L.80)

١ - **الرئيس:** قدّم مشروع القرار A/C.2/58/L.80، الذي قدمه بناء على المشاورات غير الرسمية التي جرت حول مشروع القرار A/C.2/58/L.32.

٢ - **السيد الفرنواني** (مصر): قال إن وفده ينضم إلى البيانين اللذين ألقاهما ممثلا فرنسا والاتحاد الروسي في الجلسة السابقة حول أهمية إتاحة مشروعات القرارات بجميع اللغات الرسمية قبل اتخاذ أي إجراء.

٣ - **السيدة سبيرناك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه رغم أن وفدها قد انضم إلى توافق الآراء، فإنها قلقه من أن مشروع القرار A/C.2/58/L.80 قد حاول إعادة صياغة جدول أعمال الدوحة الإنمائي، الذي تلتزم به حكومتها. وأضافت أن مشروع القرار لا يؤثر بأي حال على الولاية التي اتفق عليها أعضاء منظمة التجارة العالمية في الدوحة. وأوضحت أن أعضاء منظمة التجارة العالمية وحدهم هم الذين يستطيعون اتخاذ قرارات بشأن المفاوضات التجارية التي تُجرى في إطار تلك المنظمة. وأردفت أنه بالإضافة إلى ذلك فإن المنظمة العالمية للملكية الفكرية هي المنتدى المناسب لمناقشة مسائل الملكية الفكرية المرتبطة بالمعارف التقليدية، وأن الإشارة في المقرر إلى المعارف التقليدية ليس لها أي تأثير مُلزِم.

٤ - **السيد شافي** (سويسرا): تحدث كمُيَسِّر لمشروع القرار A/C.2/58/L.80 فقال إن عبارات ''وكذلك الموضوع الفرعي 'ضمان مكاسب إنمائية من نظم التجارة الدولية والمفاوضات التجارية'''، وكلمة ''تعزيز'' وعبارة ''بشأن التجارة والتنمية'' ينبغي أن تُحذف من الفقرة ٣٠.

٥ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/58/L.80*، بصيغته المعدلة شفوياً.

٦ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/58/L.32*.

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (تابع)

مشروع قرار بشأن النظام المالي العالمي والتنمية (A/C.2/58/L.17 و L.81)

٧ - **الرئيس:** قدَّم مشروع القرار A/C.2/58/L.81، الذي قُدِّم بناءً على المشاورات غير الرسمية التي جرت حول مشروع القرار A/C.2/58/L.17.

٨ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.2/58/L.81*.

٩ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/58/L.17*.

(ج) **أزمة الديون الخارجية والتنمية** (تابع)

مشروع قرار بشأن أزمة الدين الخارجي والتنمية (A/C.2/58/L.18 و L.82)

١٠ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة أن مشروع القرار A/C.2/58/L.82 لا تأثير له على الميزانية البرنامجية.

١١ - **السيد بنمللوك** (المغرب): تحدث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فقال إن عبارة ''يقدِّم تقريراً'' ينبغي أن تحل محل عبارة أن ''يُبَلِّغ'' في الفقرة ١٨ من مشروع القرار A/C.2/58/L.82 لكي توضِّح الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن النص في الاجتماع غير الرسمي.

١٢ - **السيد برناردیني** (إيطاليا): قال إن هناك اتفاقاً على تغيير نص مشروع القرار بشرط أن يتمشى مع صياغة قرار السنة السابقة.

١٣ - **السيدة سبيرماك** (الولايات المتحدة الأمريكية) تحدثت شارحة موقفها من مشروع القرار بشأن النظام المالي العالمي والتنمية وبشأن أزمة الدين الخارجي والتنمية، فقالت أنه رغم أن وفدها قد انضم إلى توافق الآراء، فإنها تعتقد أن الكثير من المسائل المتعلقة بالتجارة والتمويل والتنمية التي أثيرت في القرارين A/C.2/58/L.81 و A/C.2/58/L.82 تُعالَج على أفضل وجه في منتديات أخرى مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وأوضحت أن اللجنة لا ينبغي أن تقحم نفسها في تفصيلات تقنية مثل حقوق السحب الخاصة أو آليات التعامل مع الديون في صندوق النقد الدولي، بل إنه من الأفضل أن تنفق وقتها في الدورة التالية في مساعدة البلدان النامية في حشد الموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية، بتشجيعها على اغتنام الفرص الحالية والجديدة في الأسواق للحصول على عائدات من صادراتها، وزيادة مدخراتها من أجل الاستثمار، وتحسين فرص الحصول على تمويل خارجي، بما في ذلك الاقتراض ورؤوس أموال الأسهم والتحويلات الخارجية ومساندة النمو والإنتاجية، واستخدام مصادر المعونة في حشد موارد مالية أخرى.

١٤ - **السيد بنمللوك** (المغرب): تحدث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فقال إنهم لا يشاطرون وفد الولايات المتحدة فهمه الضيِّق للغاية لمشروعي القرارين A/C.2/58/L.81 وA/C.2/58/L.82. فمثل هذا الفهم يتعارض وروح توافق آراء مونتيري، الذي صك شراكة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. واستطرد قائلاً إن اللجنة لديها ولاية للنظر في المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي، بما في ذلك التجارة، والديون، والنظم المالية الدولية. وأضاف أنه لا ينبغي التركيز على المسؤوليات والالتزامات الخاصة بالبلدان النامية، وإنما بتلك الخاصة بالبلدان المتقدمة أيضا، التي عليها مسؤولية خاصة لتشجيع بيئة دولية مواتية للتنمية. واستطرد قائلاً إن الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في التغلب على الفقر إنما ترجع بصفة خاصة إلى عدم التناسق الذي تسببه السياسات النقدية والتجارية والمالية للبلدان المتقدمة نفسها، وبالأخص هؤلاء الذين يملكون أكبر سوق اقتصادي في العالم. وبيَّن أن البلدان النامية ستظل عاجزة عن تمويل استراتيجياتها للتنمية والحد من الفقر ما دامت البلدان المتقدمة تواصل إغلاق أسواقها في وجهها. واختتم كلمته قائلاً إن على الأمم المتحدة دور هام ينبغي أن تقوم في المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي، أما أن يقال غير ذلك فهو هدم لنتائج مؤتمرات مثل مونتيري وجوهانسبرغ وقمة الألفية.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ج) اتفاقية التنوّع البيولوجي (تابع)

مشروع قرار بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي (A/C.2/58/L.11 و L.61)

١٥ - **السيدة زوبيسيفيتش** (كرواتيا)، نائبة الرئيس: قدّمت مشروع القرار A/C.2/58/L.61، الذي قدمته على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت حول مشروع القرار A/C.2/58/L.11.

١٦ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/58/L.61*.

١٧ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/58/L.11*.

(د) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة (تابع) (A/58/567 وA/58/567/Corr.1)

مشروع قرار بشأن مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة (A/C.2/58/L.30 وL.50 وL.79)

١٨ - **الرئيس:** لفت الانتباه إلى الوثيقة A/C.2/58/L.50 بشأن تأثير مشروع القرار A/C.2/58/L.30 على الميزانية البرنامجية.

١٩ - **السيدة زوبيسيفيتش** (كرواتيا)، نائبة الرئيس: قدّمت مشروع القرار A/C.2/58/L.79، الذي قدمته على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت حول مشروع القرار A/C.2/58/L.30.

٢٠ - **السيدة سبيرناك** (الولايات المتحدة الأمريكية): تحدثت شارحة موقفها بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.79، فقالت إن حكومتها قد انضمت إلى توافق الآراء، بما في ذلك التوافق حول النظام الداخلي بشأن مشاركة المراقبين في مؤتمر الدول النامية الجزرية الصغيرة، ووافقت على إعطاء المفوضية الأوروبية مركز المراقب المتميز. ولكنها استدركت قائلة إن مشروع القرار لا يعني رغم ذلك أن المفوضية تتمتع بنفس حقوق المشاركين كدول.

٢١ - **السيدكونجول** (موريشيوس): تحدث نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ودعا إلى أقصى مستوى ممكن من التمثيل في الاجتماع الدولي الذي سيعقد في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وأعرب عن أسفه لأنه من أجل توافق الآراء، لم تُدرَج العديد من المسائل الحساسة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ القرار، في النص النهائي. وقال إنه ضماناً لعدم وجود آثار لمشروع القرار على الميزانية البرنامجية، فإن أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة وافقوا على استخدام المساهمات الطوعية في تمويل الاجتماع. ولكنهم يشعرون رغم ذلك بالقلق لأن الصندوق الاستئماني الذي أنشئ من أجل مساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة على المشاركة في الاجتماع لن يكون كافياً. كما أنه لابد من استخدام الصندوق من أجل أقل البلدان نمواً والمنظمات غير الحكومية التي تعتَبر شريكاً هاماً للتحالف. واستطرد قائلاً إنه يتعين على اللجنة أن تُبلغ البلد المضيف، وهو موريشيوس، مبكراً عما إذا كانت هناك بالفعل أموال كافية لعقد الاجتماع. وأضاف أنه لهذا السبب فإن هناك حاجة ملحّة أمام المجتمع الدولي للمانحين بالمساهمة بسخاء وبأسرع ما يمكن في الصندوق الاستئماني الطوعي.

٢٢ - ومضى يقول إن التحالف يعتقد أيضاً أن المشاورات غير الرسمية السابقة، المشار إليها في الفقرة ٦، ستكون حاسمة في إنجاز الاستعدادات النهائية للاجتماع، حيث أن اللقاء التحضيري الذي سيعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ سيكون أول وآخر فرصة للقاء مع الشركاء للتفاوض حول مشروعات الوثائق التي ستخرج من هذا الاجتماع الدولي. وأضاف أن تحالف البلدان النامية الجزرية الصغيرة يعلّق أولوية كبيرة على النداء الذي جاء في الفقرة ٢٣ لتعزيز وحدة الدول النامية الجزرية الصغيرة، معرباً عن ثقته في إنشاء وظيفة إضافية دائمة في هذه الوحدة للمساعدة في تحضير وتنفيذ نتائج الاجتماع. وفي ختام كلمته قال إن التحالف يحثّ الأمانة على الإبقاء على علاقات وثيقة مع ممثلي الدول النامية الجزرية الصغيرة من أجل تحقيق نتائج ناجحة لهذا الاجتماع الدولي.

البند ١٠١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الخامسة والعشرين (تابع)

مشروع قرار بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (A/C.2/58/L.31 و*L.64)

٢٣ - **السيدة زوبيسيفيتش** (كرواتيا)، نائبة الرئيس: قدّمت مشروع القرار *A/C.2/58/L.64، الذي قدمته على

أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت حول مشروع القرار A/C.2/58/L.31.

٢٤ - **السيد غوبتا** (كندا): تحدث بصفته الميسِّر لمشروع القرار *A/C.2/58/L.64، لفت الانتباه إلى بعض التغييرات التحريرية في الفقرة ٢. وقال إنه ينبغي إدراج حاشية في نهاية الفقرة ٨ تقول ''المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٢/٦٤''، مع حذف الإشارة إلى المكسيك من الفقرة ١٥، حيث أن مشروع القرار هو نص بتوافق الآراء.

٢٥ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/58/L.64* بصيغته المعدَّلة شفوياً.

٢٦ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/58/L.31*.

٢٧ - عُلقت الجلسة الساعة ١٢/٠١ واستؤنفت الساعة ١٢/١٨.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع) (A/C.2/58/L.39 و L.83)

٢٨ - **السيد سيث** (أمين اللجنة): شرح تأثير مشروع القرار A/C.2/58/L.83 على الميزانية البرنامجية قائلاً في إشارة منه إلى الفقرة ١٣ أن الأمين العام اقترح في ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إعادة توزيع ١٥ وظيفة — ١٠ وظائف فنية و ٥ وظائف خدمة عامة- من داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء خمسة وظائف — ثلاث وظائف فنية ووظيفتين خدمة مدنية — بالإضافة إلى موارد أخرى بخلاف الموظفين من أجل تنفيذ برنامج العمل الذي أقرته الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٧٣/٥٧ والفقرة الفرعية ١٠ الخاصة بتمويل التنمية، كما جاءت في مراجعة البرنامج ٧، المتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية للخطة متوسطة الأجل عن الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وأعرب عن أمله في أن تستجيب الجمعية العامة بصورة إيجابية لهذه المقترحات، تيسيراً لتنفيذ برنامج العمل. وأضاف أنه من المنتظر أن تتوافر الموارد الأخرى بخلاف الموظفين من مصادر من خارج الميزانية. أما فيما يتعلق بالفقرة ١٦، فقد أعلن أنه سينظر في الاحتياجات ذات الصلة ويرفع بذلك تقريرا إلى الجمعية العامة في أعقاب القرارات التي ستتخذها الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين بشأن طرائق الحوار رفيع المستوى الذي سيجري في عام ٢٠٠٥.

٢٩ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.83.

٣٠ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.2/58/L.83* دون تصويت.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/C.2/58/L.54/Rev.1)

مشروع قرار بشأن مشروع برنامج العمل المؤقت للجنة الثانية لعام ٢٠٠٤ (A/C.2/58/L.54/Rev.1)

٣١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.54/Rev.1).

٣٢ - بناءً على طلب ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.2/58/L.54/Rev.1.

المؤيدون:

إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، أسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربادوس، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، آيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، الاتحاد الروسي، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز،

بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، توغو، ترينيداد وتوباغو، توفالو، تونس، تيمور لشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية لا و الشعبية الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورا، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصرب والجبل الأسود، الصين، طاجيكستان، عمان، غواتيمالا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فترويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

ناورو.

٣٣ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/58/L.54/Rev.1*، بأغلبية ١٤٦ صوتاً مقابل ٣ أصوات، مع امتناع دولة واحدة عن التصويت.

٣٤ - **السيدة سبيرناك** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشارت إلى تقرير الأمين العام بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة (A/57/387) وأعربت عن أسفها لأن اللجنة لم تستطع استبعاد البنود التي ليست لها أولوية متقدمة. وقالت إن اللجنة فشلت أيضاً في الحد من الوتيرة التي يعاد بها النظر في هذه الأمور وعجزت عن الاتفاق على معالجة الموضوعات المتشابهة معاً. واستطردت تقول إن الأمين العام كان قد طلب من الدول الأعضاء في عام ١٩٩٧ ضرورة إنشاء آلية للمساعدة في تحديث برنامج العمل وتحديد الأنشطة والولايات التي لم تعد ذات صلة، واستبعادها. وأعربت عن أسفها لأن اللجنة فشلت في هذا الموضوع أيضا.

٣٥ - ومضت تقول إنه كما أشار الأمين العام في تقريره، فإن الكثير من الدول الصغرى وجد الآن أنه من المستحيل بالفعل أن يلعب دوراً له قيمة حتى في أكثر أنشطة الجمعية العامة حساسية أو في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأنه بالتالي أصبحت هناك ''حاجة ملحّة إلى تقليل حجم الاجتماعات والوثائق الرسمية''. وأضافت أنه رغم أن اللجنة قد فشلت في إحراز تقدم في محاذاة عملها مع الأولويات والاستراتيجيات الناجحة التي حددها زعماء الدول الأعضاء، فإن ولايتها في هذا المضمار ما زالت قائمة. فالأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه عمل اللجنة هو أولويات وأهداف إعلان الألفية، واتفاق آراء مونتيري، وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. واستطردت تقول إن قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء أكد على أهمية تبسيط

وتنسيق المطالبة بالتقارير، وأقرت ضرورة تلاشي طلب تقارير مزدوجة من الأمين العام. وأكدت ضرورة تحسين طرق عمل الجمعية العامة، وكررت ضرورة زيادة التنسيق بين عمل الجمعية العامة واللجنتين الثانية والثالثة. وأضافت أن القرار أكد أيضا ضرورة الاهتمام بمعالجة بنود جدول الأعمال على أساس مرة كل سنتين أو ثلاثة. واختتمت كلمتها معربة عن أملها في أن تنفِّذ الدول الأعضاء وهيئة المكتب ولاية اللجنة، وأن تستغل طاقاتها في أمور التنمية التي لها أولويتها القصوى.

٣٦ - **السيد برناردیني** (إيطاليا): تحدث نيابة عن لاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمة إليه وهي: إستونيا، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا، بالإضافة إلى آيسلندا، لختنشتاين والنرويج، فقال إن تصويت الاتحاد الأوروبي لصالح برنامج عمل اللجنة لا ينبغي النظر إليه على أنه تعبير عن الرضا عن البرنامج. وأشار إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعيد النظر في البيانات التي يلقيها أمام اللجنة، وأنه أصدر للمرة الأولى أوراق مواقف حول مجموعات مواضيعية. ولكنه لم يلق الاستجابة مفتوحة العقل التي كان يود أن يلقاها. ومضى قائلاً إنه ينبغي السعي لتبسيط جدول أعمال اللجنة لتجميع البنود أو معالجتها على أساس كل سنتين. كما طالب بضرورة إعادة النظر في طرق عمل اللجنة وتقليل حجم تقارير الأمانة. وأعلن أن المشاورات غير الرسمية للجنة توحي بتأييد واسع لهذه المقترحات، وإن كان قد أعرب عن أسفه لأنه لم يحدث سوى تقدم ضئيل في هذا المجال. وقال إن الاتحاد الأوروبي لن يقبل بالاستمرار في تهميش المسائل التي تغطيها اللجنة. فالاتحاد الأوروبي صوت لصالح القرار لأنه يريد تشجيع المناقشة المستمرة لبرنامج العمل. فهو يفضل أن يقف مع وجهة النظر القائلة بأن الفشل في تحقيق توافق الآراء بشأن القرار، ليس علامة على أن اللجنة قد ابتعدت عن موقفها الأساسي من العمل معاً للتوصل إلى وجهات نظر موحّدة، وإنما هو حافز على مزيد من العمل الشاق لتحديث طرق عمل اللجنة.

٣٧ - **السيد إيزاكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده قد صوت لصالح مشروع القرار الذي تم بشأنه التوصل في نهاية الأمر إلى حل وسط بشأن مجموعة من المسائل الهامة. وأضاف أن قدراً من التقدم قد تحقق نحو تنفيذ متطلبات قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء وتعزيز دور اللجنة باعتبارها المنبر الرئيسي لمناقشة التنمية الاقتصادية في العالم. وأعرب عن أسفه رغم ذلك لأن مشروع القرار اعتمد دون تصويت، وهو ما جرت عليه العادة في اللجنة، حتى بالنسبة للمسائل التي يشتد عليها الخلاف. واختتم كلمته مطالباً بألا يُنظر إلى هذا التصويت على أنه أوجد سابقة.

٣٨ - **السيدة غرينـدلاي** (أستراليا): قالت إن وفدها صوت لصالح مشروع القرار رغم شعوره بالإحباط لأن مشروع برنامج العمل لعام ٢٠٠٤ ينطوي على ازدواجية في التقارير الخاصة بمسائل الاقتصاد الكلي الهامة. وقالت إن وفدها يؤيد بشدة جهود هيئة المكتب من أجل ضمان تنظيم عملي أكثر تماسكاً لعمل اللجنة.

٣٩ - **السيد لوريتزو** (المكسيك): قال إن اعتماد مشروع القرار ليس سوى الخطوة الأولى في عملية إحياء عمل اللجنة. وأضاف أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في الشهور القادمة لإدخال المزيد من التحسينات. كما أضاف أن وفده صوت رغم ذلك لصالح مشروع القرار بروح من المصالحة والحلول الوسط. وفي ختام كلمته أشار إلى خلاف بين النصين الإنكليزي والأسباني في الفقرة ١ (ب) من مشروع القرار.

٤٠ - **السيد غوبتا** (كندا): قال إن اللجنة لا ينبغي أن تصوت على المسائل المهمة التي تدخل ضمن جوهر كيفية أدائها لعملها. فتوافق الآراء كان هو القاعدة وينبغي أن يظل كذلك. كما قال إنه بالإضافة إلى ذلك فإن مشروع برنامج العمل لعام ٢٠٠٤ مخيب للآمال لأنه فشل في أن يعكس العلاقة بين تمويل التنمية وبين المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي.

٤١ - **السيد بنمللوك** (المغرب): تحدث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فأعرب عن أسفه لأن طلب التصويت من جانب وفد واحد قد خلق سابقة خطيرة. وقال إن المجموعة قد بذلت أقصى ما في وسعها ليتحلى مشروع القرار بالمرونة والانفتاح بحيث يمكن اعتماده بالإجماع، وعلى الأخص بتركيزه على تجميع البنود من أجل تحقيق قدر أكبر من التركيز في عمل اللجنة، ولكن جهودها راحت هباءً بفعل الموقف الجامد الذي اتخذته بعض الوفود. وفيما يتعلق بمسألة تأييد الأمين العام، قال إن أفضل أشكال الاحترام هي تنفيذ القرارات الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧، التي احتوت على عدد من المقترحات للترشيد. وأخيراً قال إنه لا ينبغي التقليل من دراسة اللجنة للمسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي: فالحوار في إطار قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء لابد منه.

٤٢ - **السيد شين بو-نام** (جمهورية كوريا): قال إن وفده كان يتوقع أكثر من ذلك من مشروع برنامج العمل لعام ٢٠٠٤. واستدرك قائلا إن المشروع رغم ذلك يمكن اعتباره خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح الذي قد يكون له آثاره المهمة على إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وختم كلمته قائلاً إن وفده يؤيد مشروع القرار لهذا السبب.

٤٣ - **السيد آهوا-غليلي** (بنن): تحدث نيابة عن أقل البلدان نمواً، ورحّب بتقدم اللجنة نحو مزيد من تبسيط وترشيد عملها. وأضاف أنه لا ينبغي رغم ذلك أن يكون هناك أي تقليل من أهمية المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي. ولا أن يسمح للفشل في تحقيق الإجماع بأن يهدد السعي إلى الإجماع في المستقبل.

٤٤ - **السيد دويغ** (بيرو): قال إن كلمة ''أصول'' (*activos*) في الفقرة ٥ (د) من مشروع برنامج العمل لعام ٢٠٠٤ ينبغي أن تحل محل كلمة ''صناديق'' في النص الأسباني، تمشياً مع لغة اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد.

انتهاء عمل اللجنة

٤٥ - **الرئيس**: قال إن خبرته تقوده إلى الاعتقاد بأن اللجنة ينبغي أن تصبح في النهاية هي العمود الفقري لمنظومة الأمم المتحدة، بتوليها دوراً قائداً في صياغة التعاون العالمي. وأضاف أنه لهذا السبب لا بد من الاستعداد لهذه المهمة: فاللجنة لا تستطيع أن تتحمل مداولات أيديولوجية، يعجز فيها المشاركون عن تغيير أفكارهم المسبقة في مواجهة الأحداث الجديدة. وقال إنه ليس هناك نموذج واحد لحل مشكلات اللجنة. وأوضح أنه من ناحية أخرى فإن كثافة المفاوضات لم تؤثر سلباً على روح التعاون. فاللجنة نجحت في الوصول إلى مجتمع الأعمال التجارية والمجتمع المدني في العالم، ولكن ينبغي عليها أن تتجاوز ذلك وأن تتفاعل مع الدول التي فشلت أو في طريقها إلى الفشل.

٤٦ - وبعد تبادل عبارات التكريم التي شارك فيها السيد **بنمللوك** (المغرب) نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، و**السيد برناردیني** (نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنضمة إليه)، و**السيدة سبيرناك** (الولايات المتحدة الأمريكية) و**السيد غوبتا** (كندا)، أعلن الرئيس انتهاء اللجنة من أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.